

# بارومتر الأعمال

أكتوبر - ديسمبر 2023

العدد 69



تقييم الأداء للفترة أكتوبر - ديسمبر 2023  
والتوقعات للفترة يناير - مارس 2024  
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية



THE BANK TO TRUST

# بارومتر الأعمال

أكتوبر - ديسمبر 2023

العدد 69

## المحتويات

- ملخص تنفيذي ..... 2
- التقرير التفصيلي ..... 5
- المنهجية ..... 5
- نظرة عامة على الاقتصاد الكلي ..... 7
- مؤشر بارومتر الأعمال ..... 12
- أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي ..... 12
- ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة ..... 16
- ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية ..... 22
- ملحق الجداول ..... 26



# ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييمًا دوريًا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أكتوبر - ديسمبر 2023) وتوقعاته للربع (يناير - مارس 2024) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يوليو - سبتمبر 2023) والربع المناظر (أكتوبر - ديسمبر 2022)، وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أكتوبر - ديسمبر 2023)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي<sup>1</sup>.

## نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

**عالمياً**، يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يناير 2024 استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي عند 3.1% في 2024، وهو نفس معدل العام السابق، ثم يرتفع بنقطة واحدة ليسجل 3.2% في 2025. كما يتوقع انخفاض التضخم العالمي تدريجياً من 6.8% في عام 2023 إلى 5.8% في 2024 ثم إلى 4.4% في عام 2025، بسبب تراجع أسعار السلع، والطاقة، والغذاء عن ذروتها في 2022، فضلاً عن نمو التجارة العالمية بنحو 3.3% عام 2024؛ وهو معدل أقل من المتوسط التاريخي البالغ 4.9% مما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وكذلك استمرار التأثير السلبي لزيادة تشوهات التجارة والتشردم الجغرافي لها.

**محلياً**، انخفض معدل النمو خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر) من العام المالي 2024/2023 إلى 2.65% وهو ما يشكل تراجعاً بنحو 9% عن الربع السابق وبنحو 40% عن الربع المناظر. ويعكس هذا التراجع ما يشهده الاقتصاد المصري من تحديات مزمنة من أهمها النقص الحاد في موارد النقد الأجنبي، وتراجع قيمة الجنيه، وارتفاع معدل التضخم والديون الحكومية لمستويات غير مسبوقه مما اضطر الحكومة للدخول في مفاوضات مكثفة مع صندوق النقد الدولي خلال فترة إعداد هذا التقرير.

كما انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2023 مسجلاً 48.1 نقطة في يناير بتراجع قدره نحو 0.4% عن الشهر السابق.

وسجل المعدل السنوي للتضخم العام نحو 31.2% في يناير 2024 في تراجع قدره نحو 11 نقطة مئوية مقارنة بالشهر السابق، وإن كان اعلي بنحو 18 نقطة مئوية عن شهر يناير 2023. ويعكس تراجع معدل التضخم بالأساس انخفاض أسعار الخضروات عن أسعارها في الشهر السابق.

وبهدف الحد من تصاعد توقعات التضخم، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في 1 فبراير 2024 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 21.25%، و22.25%، و21.75%، على الترتيب. وفي 6 مارس 2024 قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بأعلى معدل في تاريخه بنحو 600 نقطة أساس<sup>2</sup>، وتحريك سعر الصرف ليصل سعر الدولار في البنوك لمتوسط يدور حول 48 جنيهاً للدولار.

وبعد ساعات من رفع سعر الفائدة وتحريك سعر الصرف أعلن رئيس الوزراء توقيع اتفاق تمويلي بين مصر وصندوق النقد الدولي يتم بموجبه رفع قيمة التمويل من 3 مليار دولار إلى 8 مليار دولار كجزء من حزمة تمويلية قد تصل لنحو 20 مليار دولار من جهات متعددة.

ومن المتوقع أن تظهر تداعيات الرفع الأخير لسعر الفائدة وتحريك سعر الصرف على مجتمع الأعمال اعتباراً من العدد القادم من التقرير.

<sup>1</sup> تم إجراء المسح خلال الفترة من 2 يناير حتى 8 فبراير 2024.

<sup>2</sup> قد لا يكون رفع سعر الفائدة الحل الأمثل لمواجهة التضخم الذي تعاني منه مصر، وفي هذا الشأن يمكن الاطلاع على أحدث عدد أصدره المركز من "رأي في خبر" عبر الرابط التالي: <https://eces.org.eg/%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%86%d8%a7%d8%a6%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af%d9%8a>



## تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

### تقييم الأداء:

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع الأخير من عام 2023؛ حيث شهدت الفترة محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2023) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال مسجلا انخفاضا بمقدار ثلاث نقاط عن المستوى المحايد، ومحققا قيم أقل من الربع السابق بنقطتين وأفضل من المناظر بنقطتين. ويعكس هذا الأداء استمرار الضغوط التي تواجه مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم توافر مستلزماته بسبب نقص العملة الأجنبية، مع عدم استقرار سعر الصرف. وعلى المستوى الكلي، تعاني الشركات من تراجع الطلب المحلي نتيجة ضعف القوة الشرائية مع استمرار التضخم، بالإضافة لتراجع الطلب الخارجي بسبب الظروف غير المواتية عالميا وإقليميا

**التوقعات:** انخفض مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يناير-مارس 2024) عن المستوى المحايد بنقطة واحدة، وإن كان أعلى من الربع السابق بنقطتين، وأقل من الربع المناظر بـ 6 نقاط، وهو ما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي تواجهها من نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وعدم توافر العملة الأجنبية ناهيك عن تطورات الأحداث الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة والتوقعات بانخفاض أداء الشركات.

### أهم المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة:

لا تزال المشكلات المرتبطة بارتفاع **معدلات التضخم** تتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظرا لتداعياته على جانبي العرض والطلب، فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، ومن ناحية أخرى أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض، ومطالبة العمال برفع الأجور بصورة مستمرة، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. وتأتي في المرتبة الثانية **التحديات المرتبطة بسعر الصرف** نظرا لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال نتيجة اضطراب في توافر العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد، وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف، وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الأجلية. ويأتي **ارتفاع تكاليف الإنتاج** في المرتبة الثالثة حيث يؤدي الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج إلى حالة من عدم الاستقرار في السوق، ومن ثم تراجع معدلات المبيعات وتحقيق خسائر للشركات. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ونقص الخامات وزيادة أسعارها مما يترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وضعف المبيعات في الأسواق المحلية؛ و**تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية** والتي تمثل في اتخاذ قرارات متضاربة وعدم مشاركة ممثلي القطاع الخاص في وضع السياسات وغياب الإصلاح المؤسسي وغياب الرؤية طويلة الأجل. ويأتي **ضعف القوة الشرائية** في المرتبة الخامسة يليها **المنظومة الضريبية** في المرتبة السادسة كمعوق للاستثمار لأنها لا تفهم طبيعة أعمال الشركات وتقديرات جرافية وفحص ضريبي لسنوات سابقة، **يلها إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** وتأخر الإجراءات وطول المدة التي تستغرقها.

### أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة:

استمرت معالجة ارتفاع **معدلات التضخم** على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها **الاهتمام بآليات التحول الرقمي** في المرتبة التالية لما يترتب عليه من تحسين مناخ الأعمال **ثم تحسين سياسات الاستثمار** مع ضرورة مشاركة رجال الأعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية وضرورة منع منافسة الجهات السيادية للقطاع الخاص، و**تسهيل الإجراءات الحكومية**، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود. وما زال الطلب على تحسين **المنظومة الضريبية** وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تكون أداة في تحسين مناخ الاستثمار **مع تخفيض الرسوم الحكومية** بوجه عام.

## نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

**رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، ورئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين مصر، مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرللي)، وكوكا كولا اتش بي سي - مصر

**نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

**الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

**أمين الصندوق:** علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

### الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

### فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي

راما سعيد - اقتصادي أول

رشا سيف - اقتصادي أول

أحمد داوود - اقتصادي

محمد حسني - اقتصادي

مهند مهدي - اقتصادي

ماريان عادل - اقتصادي

حبيبة محسن - باحث اقتصادي

سندس سمير - باحث اقتصادي

آية صالح - باحث اقتصادي

إسراء عادل - باحث اقتصادي

أحمد فتحي - باحث ميداني

حسام خاطر - باحث ميداني

محمد خاطر - باحث ميداني

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى

إبراهيم الإمبابي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات

محمد لهيطة - المدير المالي والإداري

ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي

أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

عمر موافى - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

عمرو محمد - مساعد

طارق عطيه - مساعد

# التقرير التفصيلي

## المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998، ويقدم تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

### 1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



### 3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



### 2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

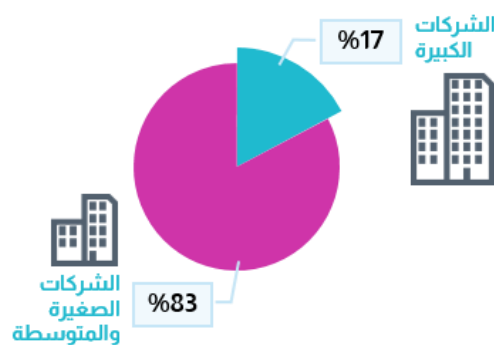


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

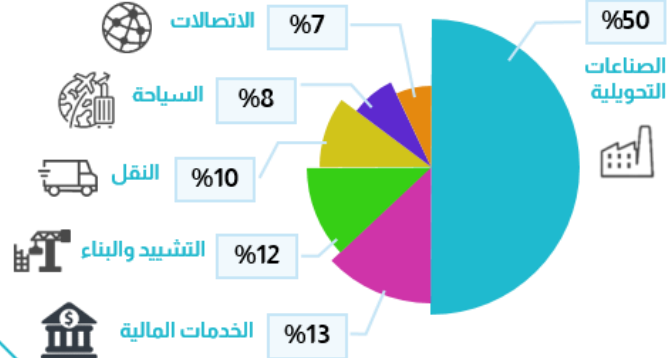
ويستعرض هذا العدد تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2023) وتوقعاتها للربع (يناير-مارس 2024)؛ حيث يبدأ بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:

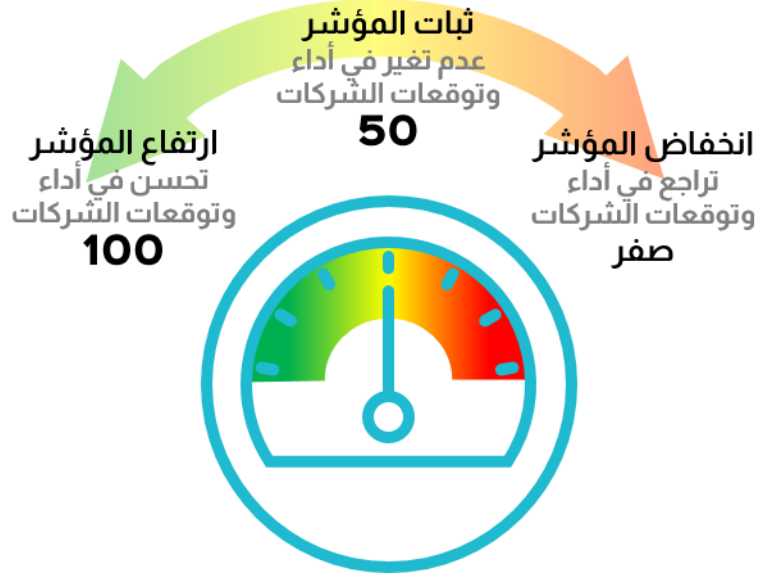
### وفقاً للحجم\*



### قطاعياً



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،  
و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل  
متغير باستخدام المعادلة الآتية:

#### فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

# نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

## تحسن تدريجي طفيف ومخاطر مستمرة

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يناير 2024 استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي عند 3.1% في 2024 وهو نفس معدل العام السابق، ثم يرتفع بنقطة واحدة ليسجل 3.2% في 2025.

ورغم أن هذا المعدل لا يزال أقل من المتوسط السنوي التاريخي للفترة (2000-2019) البالغ 3.8% إلا أنه يمثل تحسنا بمقدار 0.2 نقطة عن توقعاته في أكتوبر 2023. ويعكس هذا التحسن الطفيف الصلابة التي شهدتها الولايات المتحدة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلا عن الدعم من المالية العامة في الصين. كما يعكس استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي عند مستويات منخفضة تداعيات التشديد النقدي وسحب الدعم المالي على النشاط الاقتصادي وانخفاض نمو الإنتاجية.

تباين النمو العالمي على مستوى المناطق، فمن المتوقع انخفاض معدل نمو الاقتصادات المتقدمة قليلا لنحو 1.5% في عام 2024 متراجعا بنقطة واحدة عنه لعام 2023 ثم يرتفع مرة أخرى إلى 1.8% عام 2025. وتعكس هذه التقديرات توقعات بارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة مقابل تراجعها في منطقة اليورو، بينما تظل توقعات النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية عند 4.1% عام 2024 لترتفع إلى 4.2% في 2025 (IMF 2024).

ولا يزال النمو العالمي محاطا بالعديد من المخاطر أهمها الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية في ظل الصدمات الجيوسياسية والمناخية التي يشهدها العالم، مع تصاعد الصراع في غزة، والأزمة الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى استمرار التضخم الأساسي وما يتطلبه من تشديد السياسة النقدية، وتعثر نمو الاقتصاد الصيني مع انخفاض الاستثمار العقاري (IMF 2024).<sup>3</sup>

ويتوقع الصندوق كذلك انخفاض التضخم العالمي تدريجيا من 6.8% في عام 2023 إلى 5.8% في 2024 ثم إلى 4.4% في عام 2025 بسبب تراجع أسعار السلع، والطاقة، والغذاء عن ذروتها في 2022؛ فضلا عن نمو التجارة العالمية بنحو 3.3% عام 2024 وهو معدل أقل من المتوسط التاريخي البالغ 4.9% مما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، واستمرار التأثير السلبي لزيادة تشوهات التجارة والتشردم الجغرافي لها، وارتفاع القيود التجارية الجديدة إلى ما يقرب من 3 آلاف قيد عام 2023.

سجل مؤشر مديري المشتريات للصناعات التحويلية استقرارا عند 50.0 نقطة (المستوى المحايد) بعد أن شهد تراجعا على مدى 16 شهرا. وتعكس هذه القيمة تحسن اثنين من مكونات مؤشر مديري المشتريات الخمسة وهما الإنتاج ومواعيد تسليم الموردين، بينما ظلت باقي المؤشرات متراجعة. ويعكس ارتفاع الإنتاج الصناعي إنتاج السلع الاستهلاكية بالأساس وعدم تغير إنتاج السلع الوسيطة أو الرأسمالية. وجغرافيا، جاء ارتفاع الإنتاج الصناعي ليعكس ارتفاع الإنتاج في الصين والهند والبرازيل (من بين بلدان أخرى)، في مقابل تراجع أقل حدة في الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو (Markit IHS 2024).



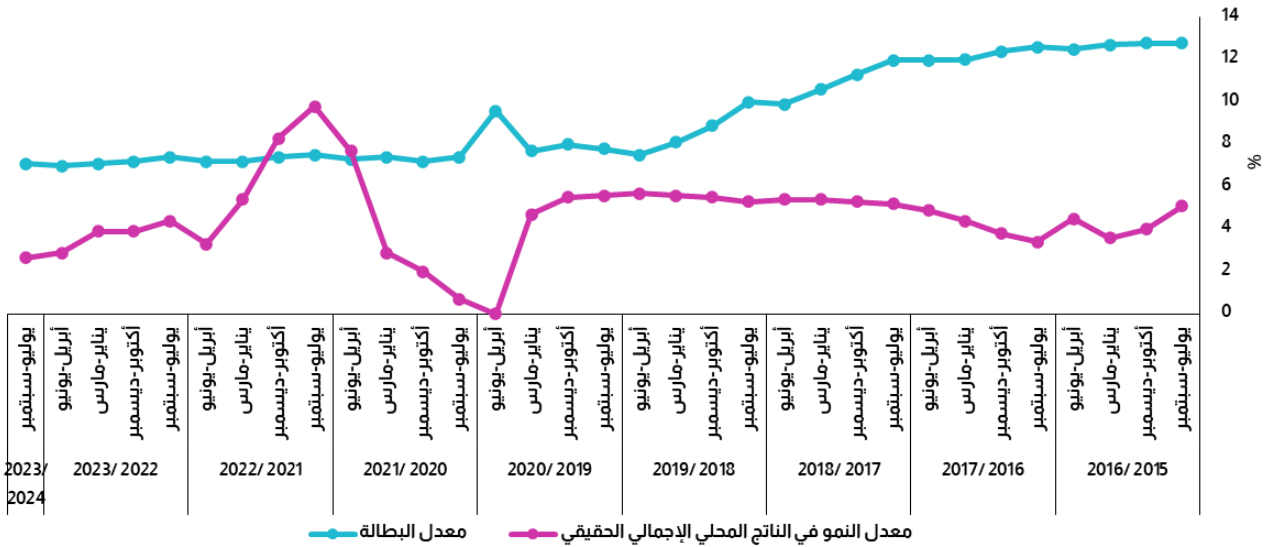
## وعلى مستوى الاقتصاد المصري

يتوقع الصندوق نمو الاقتصاد المصري بنحو 3% في العام المالي 2024 وذلك مقابل 3.8 % عام 2023 و 6.6 عام 2022، وأرجع انخفاض معدلات النمو المتوقعة إلى عدم توافر النقد الأجنبي ومن ثم صعوبات الاستيراد التي أعاقت الوصول إلى مدخلات الإنتاج المحلي وبالتالي أعاقت الصادرات، علاوة على المخاطر المتزايدة على إيرادات قناة السويس وباقي مصادر النقد الأجنبي نتيجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة (صندوق النقد الدولي 2024).<sup>4</sup>

ولا يزال القطاع الخاص غير النفطى المصري يعاني من انكماش على مدى ثلاث سنوات؛ حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2023 مسجلا 48.1 نقطة في يناير بتراجع قدره نحو 0.4% عن مثيله الشهر السابق. ويعود الانخفاض إلى تراجع الطلب المحلي والخارجي نتيجة ارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انكماش الإنتاج الصناعي وتراجع المبيعات. وتزامن الركود في سوق العمل مع تخفيض الشركات المصرية غير النفطية لنشاطها الشرائي في يناير بينما لم تتغير مستويات المخزون ولم تطل مهلة البائعين إلا قليلا مقارنة بشهر ديسمبر (Global) .<sup>5</sup> P&S 2024

ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات الرسمية المنشورة لأهم المؤشرات الاقتصادية حتى تاريخ نشر هذا التقرير بناء على التقديرات المتاحة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ حيث انخفض معدل النمو خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر) من العام المالي 2024/2023 إلى 2.65% بتراجع قدره نحو 9% عن الربع السابق وبنحو 40% عن الربع المناظر. ويعكس هذا التراجع ما يشهده الاقتصاد المصري من تحديات مزمنة من أهمها النقص الحاد في موارد النقد الأجنبي، وتراجع قيمة الجنيه، وارتفاع معدل التضخم والديون الحكومية لمستويات غير مسبوقة.

### الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الأول 2024/2023)



المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة*، أعداد مختلفة.

- سجل المعدل السنوي للتضخم العام نحو 31.2% في يناير 2024 ويعد ذلك تراجعاً بنحو 11 نقطة مئوية عنه في الشهر السابق، إلا أنه أعلى بنحو 18 نقطة مئوية عنه في يناير 2023. ويعكس تراجع معدل التضخم بالأساس انخفاض أسعار الخضروات عن أسعارها في الشهر السابق (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2024).<sup>6</sup>

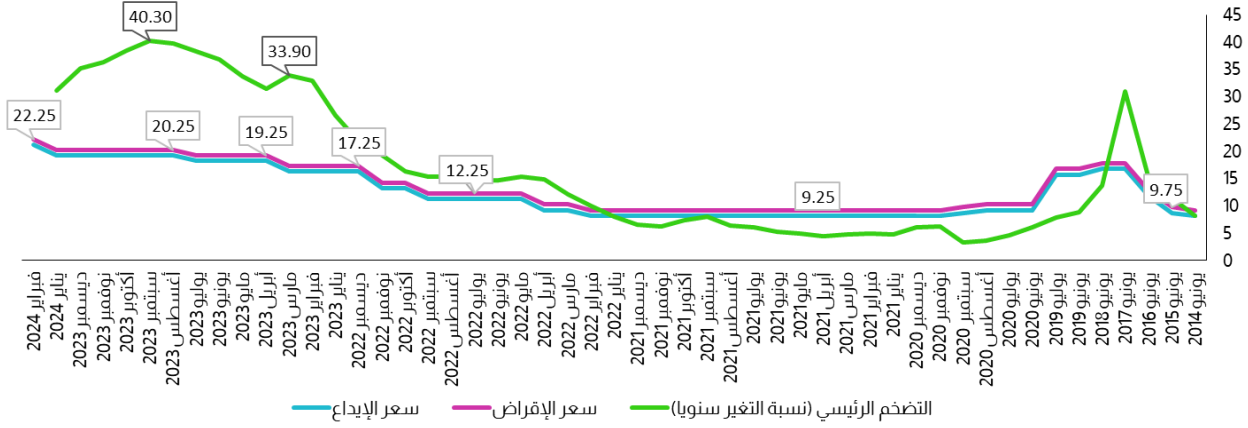
<sup>4</sup> صندوق النقد الدولي. 2024. *مستجدات افاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*. يناير.

<sup>5</sup> S&P Global. 2024. *Purchasing Managers' Index (PMI)*.

<sup>6</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2024. *النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين*، أعداد مختلفة.

- قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم 1 فبراير 2024 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 21.25%، و22.25% و21.75%، على الترتيب. وذلك بهدف الحد من توقعات التضخم وتقييد الأوضاع النقدية للحفاظ على مسار نزولي لمعدلات التضخم وسط تصاعد المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم.<sup>7</sup>

## الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 3 أغسطس 2023؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

- على جانب المالية العامة، ارتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - نوفمبر 2023/2024 إلى 5.51% مقابل 3.37% في الفترة المناظرة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى نمو المصروفات بنحو 56% بينما نمت الإيرادات بنحو 12% فقط وذلك خلال الفترة في يوليو - نوفمبر 2023/2024.<sup>8</sup>
- على صعيد المعاملات الخارجية، سجل ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي 2024/2023 فائضا كليا بلغ 229 مليون دولار مقارنة بفائض كلي بلغ نحو 523 مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي السابق 2023/2022. وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:

(1) حساب المعاملات الجارية: انخفض عجز حساب المعاملات الجارية بنحو 12% عن قيمته خلال الربع الأول من العام المالي السابق ليسجل 2.8 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2024/2023 ويعزى ذلك إلى ما يلي:

- تراجع العجز التجاري بنحو 12.7% إلى 7.9 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تحسن العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنحو 2.4 مليار دولار (26.3%) ليسجل 6.6 مليار دولار، نتيجة لانخفاض الواردات غير البترولية بنحو 12.5% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل 13.3 مليار دولار بينما سجلت الصادرات غير البترولية 6.7 مليار دولار.
- تحسن الإيرادات السياحية بمعدل 9.3% لتسجل 4.5 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2024/2023 مقابل 4.1 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي السابق (2023/2022) لارتفاع عدد الليالي السياحية وعدد السياح الوافدين.

<sup>7</sup> البنك المركزي المصري، 2024. بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 1 فبراير 2024.  
<sup>8</sup> وزارة المالية، 2024. التقرير المالي الشهري، يناير 2024.



- تصاعد حصيلة المرور في قناة السويس بمعدل 19.4% لتسجل نحو 2.4 مليار دولار (مقابل نحو 2 مليار دولار) مما ساهم في ارتفاع متحصلات النقل بمعدل 13.5% لتسجل 3.5 مليار دولار (مقابل نحو 3 مليار دولار).

وقد حد من زيادة عجز الحساب الجاري ما يلي:

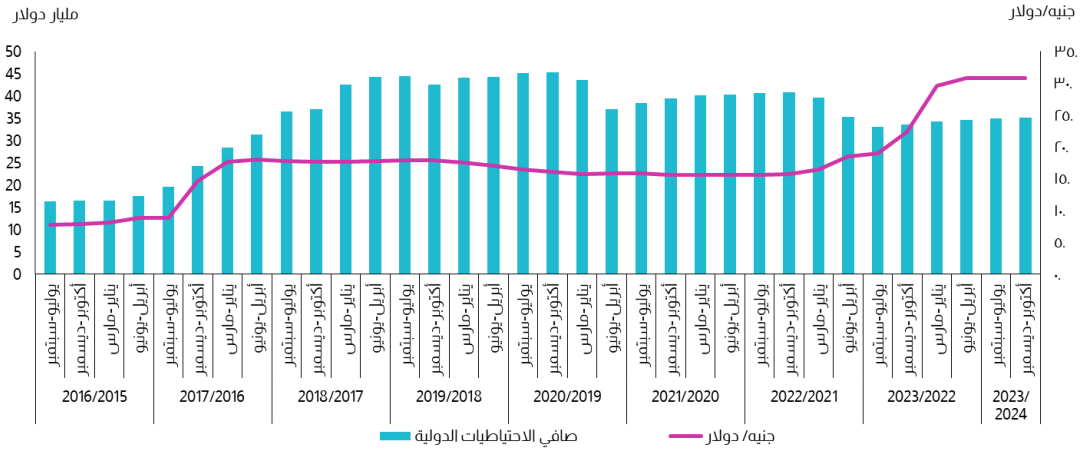
- ارتفاع العجز في الميزان التجاري البترولي إلى نحو 1.3 مليار دولار (مقابل 106 مليون دولار في الربع المناظر من العام السابق) بسبب انخفاض الصادرات البترولية بمقدار 2.1 مليار دولار مع انخفاض الواردات البترولية بمقدار 891 مليون دولار .
- انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 29.9% لتقتصر على نحو 4.5 مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 1.1% إلى نحو 4.6 مليار دولار.

## (2) الحساب الرأسمالي والمالي، سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 1.8 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2024/2023 (مقابل نحو 4.4 مليار دولار) وذلك كمحصلة للتطورات التالية:

- سجل التغيير في التزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2 مليار دولار (مقابل نحو 652.4 مليون دولار).
- تراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك بقيمة 731 مليون دولار (تدفقا للخارج)، مقابل تراجع بمقدار 691 مليون دولار (تدفقا للداخل) في الفترة المناظرة.
- تراجع صافي التدفق للخارج من الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر ليقصر على نحو 523 مليون دولار (من 2.2 مليار دولار).
- تراجع صافي التدفق للداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا نحو 2.3 مليار دولار مقابل نحو 3.3 مليار دولار خلال الربع الأول من السنة المالية 2024/2023؛ حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2.6 مليار دولار (مقابل 3.6 مليار دولار) لارتفاع كل من صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة، وشراء العقارات، واستقر صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل في قطاع البترول عند نحو 1.4 مليار دولار في الوقت الذي تراجعت فيه التحويلات للخارج لتسجل 1.6 مليار دولار (مقابل 1.7 مليار دولار). وكان هناك تحسن في صافي التدفق للخارج ليقصر على 247.8 مليون دولار (مقابل 320.5 مليون دولار).
- سجل الدين الخارجي لمصر نحو 164.52 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2024/2023 وهو ما يمثل زيادة بنحو 6.15% عن الربع الأول من العام المالي 2023/2022، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري .
- سجل صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية نحو 35.22 مليار دولار كمتوسط للربع أكتوبر-ديسمبر 2023، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة 0.8% عن الربع السابق مباشرة وبنسبة 5% عن الربع أكتوبر - ديسمبر 2022. كما واصل سعر صرف الجنيه تدهوره أمام الدولار ليسجل 30.842 جنيها كمتوسط خلال الربع أكتوبر-ديسمبر 2023، وهو نفس القيمة التي سجلها خلال الربع السابق، ويعد ذلك ارتفاعا بنحو 38% عن قيمته في الربع أكتوبر - ديسمبر 2022 (الشكل 3).

<sup>9</sup> البنك المركزي المصري، خبر صافي الإحتياطيات الدولية يصل إلى 35,219.5 مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2023

### الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

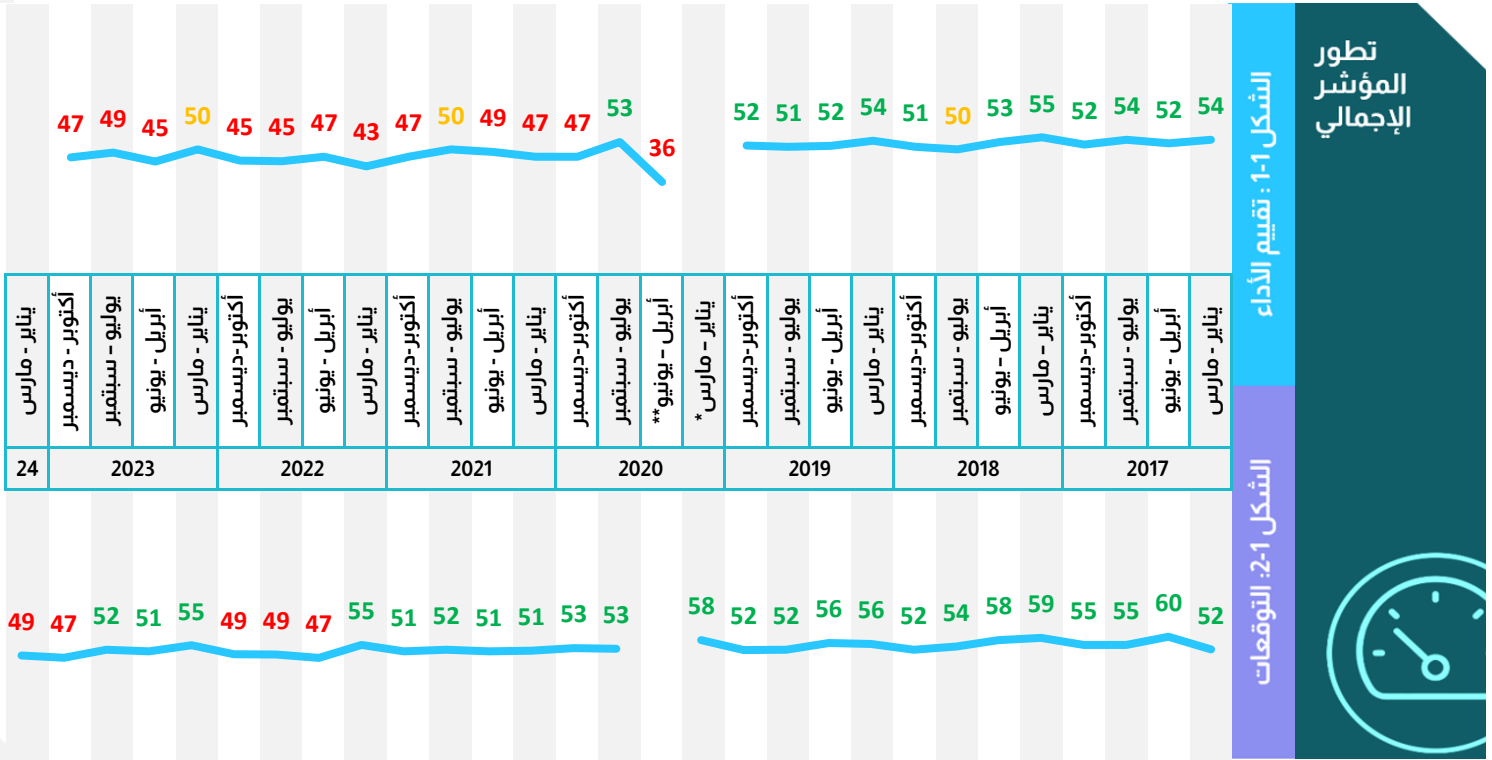
# مؤشر بارومتر الأعمال

## أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة بصورة أكثر حدة عن الربع السابق، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات

### 1-1 تطور المؤشر الإجمالي

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع الأخير من العام الماضي؛ حيث شهدت الفترة محل الدراسة (أكتوبر -ديسمبر 2023) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال مسجلا انخفاض بمقدار ثلاث نقاط عن المستوى المحايد، ومحققا قيم أقل من الربع السابق بنقطتين وأفضل من المناظر بنقطتين. ويعكس هذا الأداء استمرار الضغوط التي تواجه مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم توافر مستلزمات الإنتاج نتيجة لاضطرابات سلاسل الإمداد وعدم توافر العملة الأجنبية، مع عدم استقرار سعر الصرف. وعلى المستوى الكلي، تعاني الشركات من تراجع الطلب المحلي نتيجة ضعف القوة الشرائية مع استمرار التضخم، بالإضافة لتراجع الطلب الخارجي بسبب الظروف غير المواتية عالميا وإقليميا (الشكل 1-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

\*\* البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

وسجل مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يناير -مارس 2024) انخفاضا عن المستوى المحايد بنقطة واحدة، إلا أنه أعلى من الربع السابق بنقطتين، وأقل من المناظر ب 6 نقاط. ويعكس هذا توقعات الشركات استمرار الصعوبات التي تواجهها من نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وعدم توافر العملة الأجنبية، فضلا عن الأحداث الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة مع التوقعات بانخفاض أداء الشركات (الشكل 2-1).

## 2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

لا يوجد تباين واضح في مؤشر الأداء بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة؛ حيث سجل مؤشر الأداء لكافة الشركات تراجعاً عن المستوى المحايد، وأقل من الربع السابق، وإن كان أفضل من الربع المناظر. وهذا يؤكد زيادة الصعوبات التي تواجه الشركات بكافة أحجامها.

حيث سجل مؤشر الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع الحالي قيماً أقل من المستوى المحايد بـ 3 نقاط وأقل من الربع السابق بنقطتين، وإن كان أفضل من المناظر بنقطتين؛ بينما سجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أقل من المستوى المحايد بـ 4 نقاط، وأقل من الربع السابق بنقطتين وأفضل من المناظر بنقطة واحدة. (الشكل 3-1).

وبالنسبة لمؤشر التوقعات، فقد سجلت كافة الشركات قيماً أقل من المستوى المحايد؛ حيث حققت الشركات الكبيرة قيماً أفضل من الربع السابق بـ 3 نقاط وإن كانت أقل من المناظر بـ 7 نقاط؛ بينما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة نفس قيم الربع السابق وإن كانت أقل من المناظر بـ 6 نقاط. (الشكل 4-1).



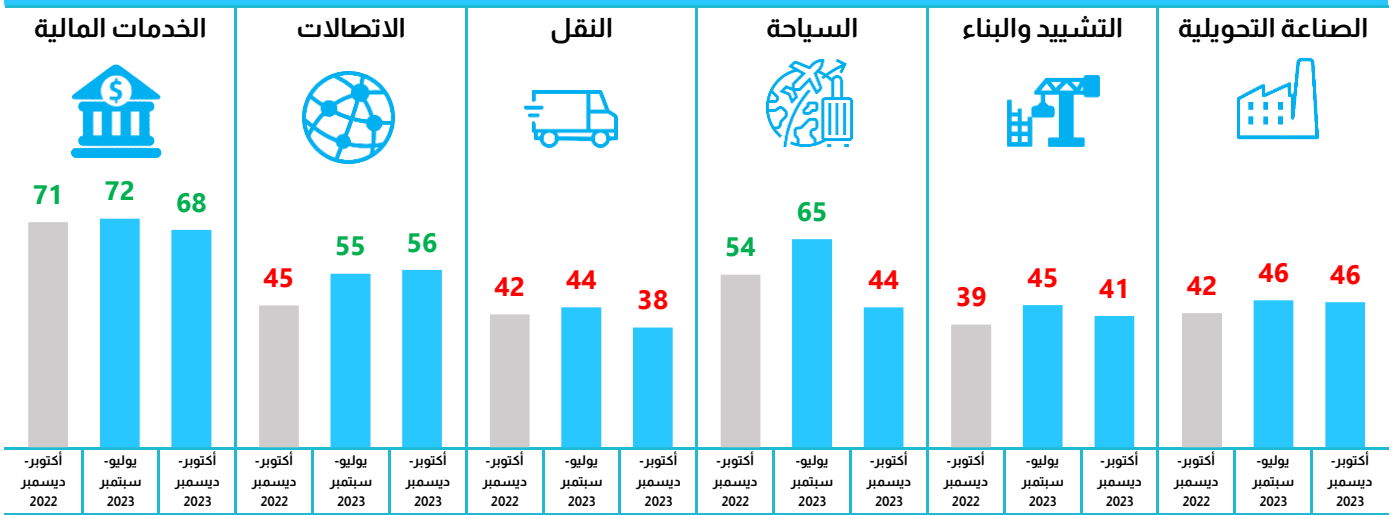
المصدر: نتائج الاستبيان.

### 3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

تدهور أداء معظم القطاعات الاقتصادية، وتحديدًا، قطاعات **الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل**، حيث سجلت جميعها قيمة دون المستوى المحايد، بينما تجاوزت قيم قطاعي **الاتصالات والخدمات المالية** المستوى المحايد (الشكل 5-1). وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل قطاع **الصناعات التحويلية** قيمة مشابهة للربع السابق وأقل من المستوى المحايد بـ 4 نقاط، وإن كانت أفضل من المناظر بـ 4 نقاط. ويرجع استمرار التدهور في أداء القطاع إلى عدة أسباب منها: نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وضعف التصدير بسبب الأوضاع العالمية، واضطراب الشحن العالمي، وارتفاع أسعار المنتجات مع ارتفاع التضخم، وضعف المبيعات المحلية مع ضعف القوة الشرائية، بالإضافة إلى عجز رأس المال العامل بسبب تأخر رد أعباء الصادرات وتعدد الأوعية الضريبية.
- انخفض مؤشر الأداء لقطاع **التشييد والبناء** خلال الربع محل الدراسة دون المستوى المحايد بـ 9 نقاط محققا قيم أقل من الربع السابق بـ 4 نقاط ولكنها أفضل من الربع المناظر بنقطتين. ويُعزى هذا التدهور في الأداء إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام وعدم ثباتها، ومن ثم عدم القدرة على التسعير، وضعف السيولة في السوق، كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات التراخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد.

الشكل 5-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقيّم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

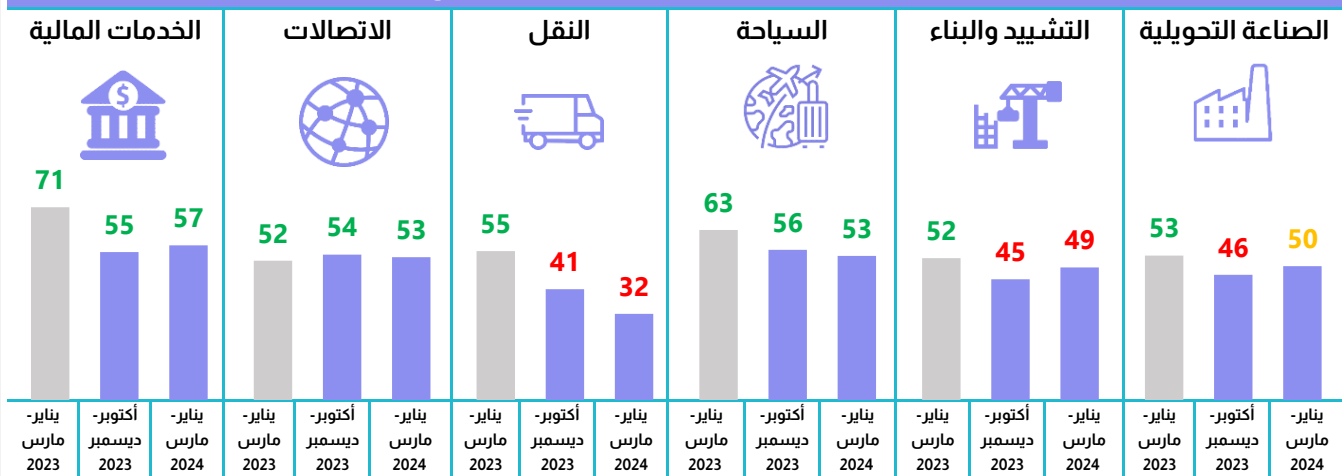
- جاء أداء قطاع **السياحة** دون المستوى المحايد بـ 6 نقاط وأقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع هذا التدهور إلى الأحداث الجيوسياسية الحالية، وتفاقم الأوضاع في غزة، وضعف الإقبال على السياحة الدينية مع انخفاض العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وارتفاع أسعار السياحة الداخلية والخارجية.
- وكان أكثر القطاعات تدهورا هو **قطاع النقل**؛ حيث سجل قيمة أقل من المستوى المحايد بـ 12 نقطة وأقل من الربعين السابق والمناظر. ويعود هذا التراجع إلى ضعف حركتي الاستيراد والتصدير سواء بسبب عدم توافر العملة الأجنبية أو اضطرابات الشحن العالمي، ناهيك عن تواضع أداء معظم القطاعات المختلفة التي يعتمد عليها القطاع.
- جاء مؤشر الأداء لقطاع **الاتصالات** أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ 6 نقاط خلال الربع محل الدراسة، ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الحديثة، والاستمرار في مبادرة حياة كريمة والتوسع في الشبكات علاوة على وجود تعاقدات جديدة للشركات.
- تجاوز مؤشر الأداء لقطاع **الخدمات المالية** مؤشر خلال الربع محل الدراسة الأداء؛ حيث سجل قيمة تتجاوز المستوى المحايد بـ 18 نقطة، وإن كان أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك مع ارتفاع حركة التداول على أسهم الشركات وخصوصا مع ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية ولجوء العملاء إلى الاستثمار في الأسهم كونه ملاذًا آمنا للحفاظ على رؤوس أموالهم.

أما على مستوى التوقعات، فقد تجاوزت التوقعات للربع القادم المستوى المحايد لقطاعات السياحة والاتصالات والخدمات المالية، بينما جاءت توقعات قطاع الصناعات التحويلية عند المستوى المحايد، وسجل مؤشر التوقعات بقطاعي التشييد والبناء والنقل قيما أقل من المستوى المحايد.

وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاءت توقعات قطاع الصناعات التحويلية عند المستوى المحايد وأعلى من الربع السابق بـ 4 نقاط، وأقل من المناظر بـ 3 نقاط وهي في الأساس نتيجة توقعات بثبات الأوضاع على نفس الانخفاض؛ ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤشرات تشير إلى قرب تحسن الأوضاع خاصة فيما يخص تدابير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد ومن ثم سيستمر القطاع بنفس معدلات الإنتاج لحين توافر الخامات، بالإضافة إلى ضعف الطلب في السوق الداخلي في ظل ارتفاع التضخم، وضعف السوق الخارجي مع ارتفاع الأسعار مقارنة بالأسواق الشبيهة، ناهيك عن توتر الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة واضطراب سلاسل الإمداد العالمية.
- جاءت التوقعات حيال الربع القادم لقطاع التشييد والبناء دون المستوى المحايد بنقطة واحدة وأفضل من الربع السابق بـ 4 نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 3 نقاط، وذلك نتيجة بطء الحكومة في اتخاذ قرارات من شأنها تحسين أداء القطاع؛ مثل إصدار قانون المصالحات الجديد. بالإضافة إلى حالة الركود في الطلب، وضعف السيولة، والارتفاع الكبير في المواد الخام، وعدم القدرة على التسعير، والمعوقات المرتبطة بتراخيص البناء والارتفاعات، ووجود منافسة شديدة بين القطاع الخاص والهيئة الهندسية.
- وجاءت توقعات قطاع السياحة أعلى من المستوى المحايد بـ 3 نقاط، وأقل من الربعين السابق والمناظر. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بثبات الوضع الحالي لقطاع السياحة وعدم تحسنه نتيجة زيادة التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية مع العملات الأجنبية وتراجع السياحة بمختلف أنواعها.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الربع القادم متفائلة، وأعلى من المستوى المحايد بـ 3 نقاط، وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة وأفضل من المناظر بنقطة واحدة، وذلك لتوقع تعاقدات جديدة لتطوير برامج الشركات، مع لجوء الدولة للتحول الرقمي وتطبيق الفاتورة الإلكترونية.
- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم لقطاع النقل والذي سجل قيما دون المستوى المحايد بـ 18 نقطة وأقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى استمرار توقع التأثير السلبي للأحداث الجيوسياسية الجارية وتأثيرها على اضطراب سلاسل الإمداد، واستمرار التوقع بصعوبة تدبير العملة الأجنبية اللازمة لعملية الاستيراد، ناهيك عن تواضع باقي القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها القطاع بشكل أساسي.
- وجاءت أفضل التوقعات لقطاع الخدمات المالية حيث سجل مؤشر التوقعات قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط، وأفضل من الربع السابق بنقطتين، وإن كانت أقل من الربع المناظر بـ 14 نقطة، وذلك في ضوء الفرص الاستثمارية المستقبلية من خلال الطروحات الحكومية، كما أصبح الاستثمار في الأسهم ملاذاً آمناً في ظل ارتفاع التضخم والتوقعات بمزيد من تخفيض قيمة العملة المحلية (الشكل 1-6).

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقاً للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.





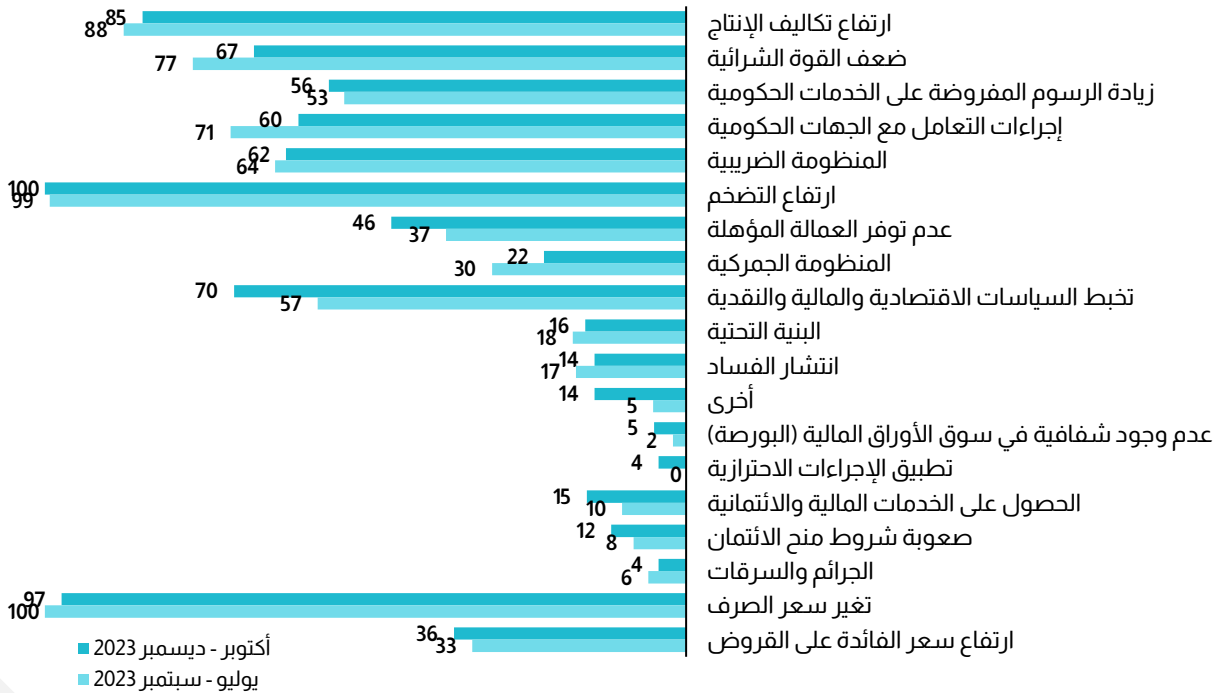
# ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

## 1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

إجماع كافة الشركات على أن ارتفاع التضخم، والتحديات المرتبطة بسعر الصرف، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ناهيك عن تخط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، يمثلون أكبر معوقات تواجهها الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر -ديسمبر 2023)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

قفزت المشكلات المرتبطة بارتفاع **معدلات التضخم** ليتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظراً لتداعياته على جانبي العرض والطلب، فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، ومن ناحية أخرى أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض، ومطالبات من العمال برفع الأجور بصورة مستمرة، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويليه في المرتبة الثانية **التحديات المرتبطة بسعر الصرف** نظراً لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال نتيجة اضطراب في توافر العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد، وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف، وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الآجلة. ويأتي **ارتفاع تكاليف الإنتاج** في المرتبة الثالثة؛ حيث يؤدي الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج إلى حالة من عدم الاستقرار في السوق، ومن ثم تراجع معدلات المبيعات وتحقيق خسائر للشركات. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ونقص الخامات وزيادة أسعارها، مما يترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وضعف المبيعات في الأسواق المحلية، ويليه **تخط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية** والتي تتمثل في اتخاذ قرارات متضاربة وعدم مشاركة ممثلي القطاع الخاص في وضع السياسات وغياب الإصلاح المؤسسي وغياب الرؤية طويلة الأجل. ويأتي **ضعف القوة الشرائية** في المرتبة الخامسة تليها **المنظومة الضريبية** في المرتبة السادسة كمعوق للاستثمار لأنها لا تفهم طبيعة أعمال الشركات وتقديرات جزافية وفحص ضريبي لسنوات سابقة، يليها **إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** وتأخر الإجراءات وطول المدة التي تستغرقها.



الشكل 1-2:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً، ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

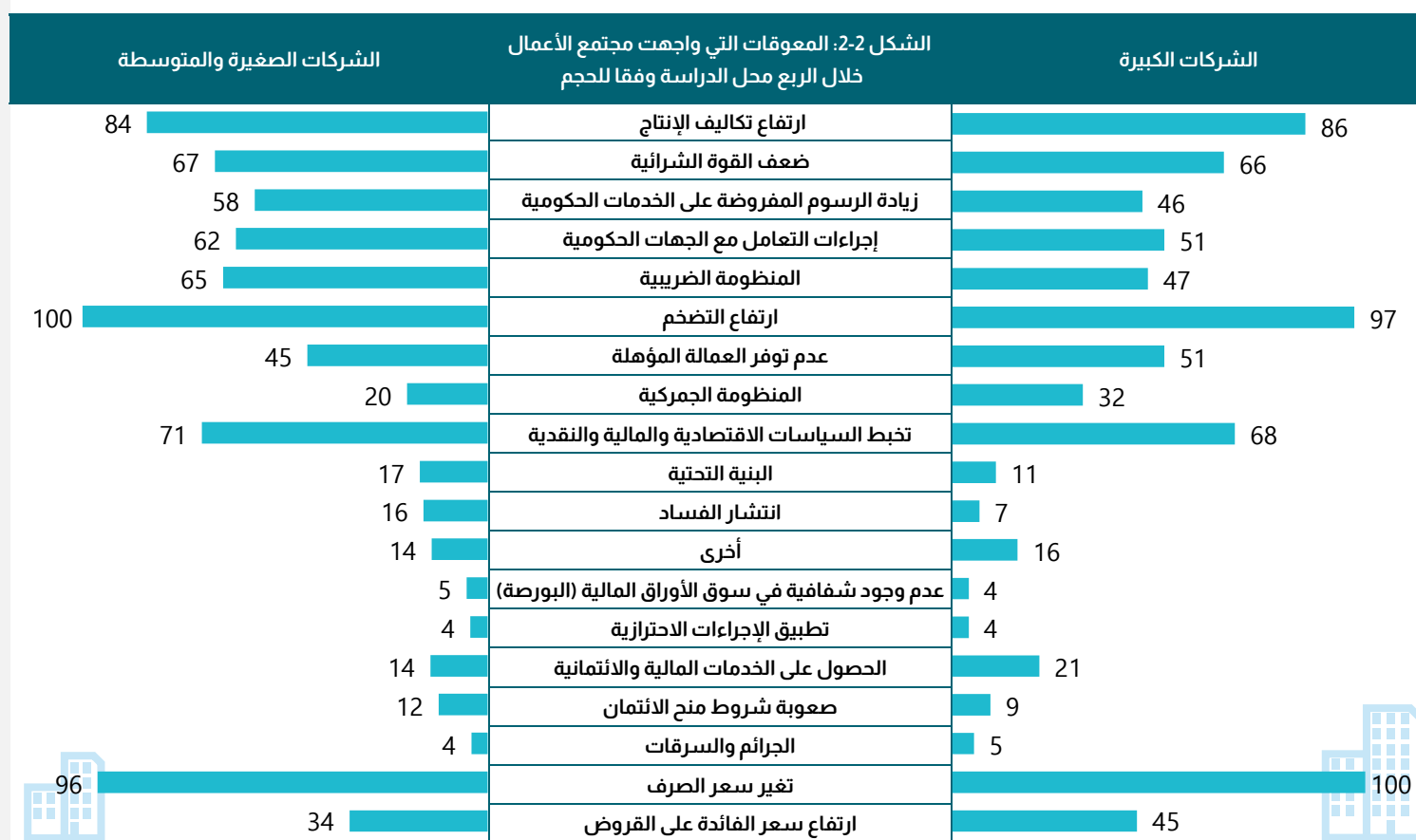
وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق، يتضح أن معاناة مجتمع الأعمال قد اشتدت بسبب ارتفاع معدلات التضخم والتحديات المرتبطة بسعر الصرف.

## 1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

هناك تباين في ترتيب المعوقات بين الشركات بمختلف أحجامها؛ حيث تصدر ارتفاع التضخم قائمة المعوقات للشركات الصغيرة والمتوسطة، يليه التحديات المرتبطة بسعر الصرف في المرتبة الثانية، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة. وجاء تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في المرتبة الرابعة يليهم ضعف القوة الشرائية في المرتبة الخامسة.

وتصدرت التحديات المرتبطة بسعر الصرف قائمة المعوقات للشركات الكبيرة، يليه ارتفاع التضخم في المرتبة الثانية، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة، وتخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في المرتبة الرابعة ويليهم ضعف القوة الشرائية.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر -ديسمبر 2023)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء التضخم كأكبر معوق يواجه قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والاتصالات، بينما تصدرت التحديات المرتبطة بسعر الصرف كأكبر معوق لقطاعات التشييد والبناء والنقل، وكمعوق إضافي لقطاع الاتصالات. وتصدر تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأكبر معوق لقطاع الخدمات المالية وكمعوق إضافي لقطاع النقل كما جاء معوق ارتفاع تكاليف الإنتاج كمعوق إضافي لقطاعات الصناعات التحويلية والاتصالات (الشكل 3-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
17	100	0	85	98	100	ارتفاع تكاليف الإنتاج
15	62	13	38	55	68	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
43	76	17	31	57	68	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
11	76	0	74	88	77	ضعف القوة الشرائية
91	79	25	33	57	58	المنظومة الضريبية
13	79	0	46	29	56	عدم توفر العمالة المؤهلة
42	100	96	100	96	100	ارتفاع التضخم
0	31	8	13	7	31	المنظومة الجمركية
100	62	100	21	23	68	تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
30	21	0	0	14	13	انتشار الفساد
21	14	0	0	21	17	البنية التحتية
9	34	0	0	0	1	تطبيق الإجراءات الاحترازية
15	41	8	10	0	14	أخرى
11	7	0	0	11	2	الجرائم والسرقات
15	59	6	28	4	10	الحصول على الخدمات المالية والائتمانية
9	48	0	23	0	9	صعوبة شروط منح الائتمان
40	100	100	87	100	96	تغير سعر الصرف
17	83	6	87	9	33	ارتفاع سعر الفائدة على القروض
30	7	0	0	0	1	عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)

الشكل 3-2:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

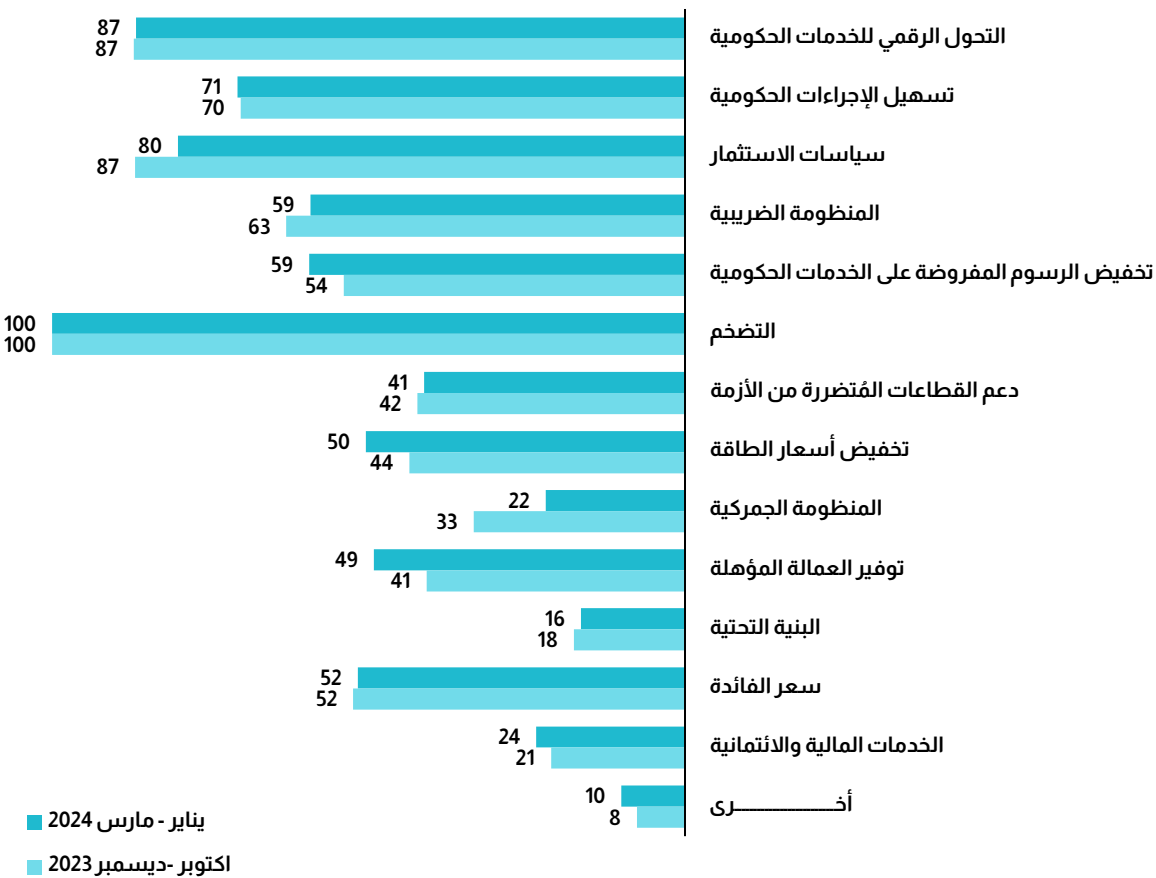


المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر شركات العينة: الحد من زيادة معدلات التضخم، وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، والاهتمام بسياسات الاستثمار فضلا عن تسهيل الإجراءات الحكومية. مع الحد من تعدد الأوعية الضريبية وتخفيض الرسوم الحكومية

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها في المرتبة التالية الاهتمام بآليات التحول الرقمي لما يترتب عليه من تحسين مناخ الأعمال، ثم تحسين سياسات الاستثمار مع ضرورة مشاركة رجال الأعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية وضرورة منع منافسة الجهات السيادية للقطاع الخاص، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود. وما زال الطلب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تشكل أداة في تحسين مناخ الاستثمار مع تخفيض الرسوم الحكومية بوجه عام (الشكل 4-2).



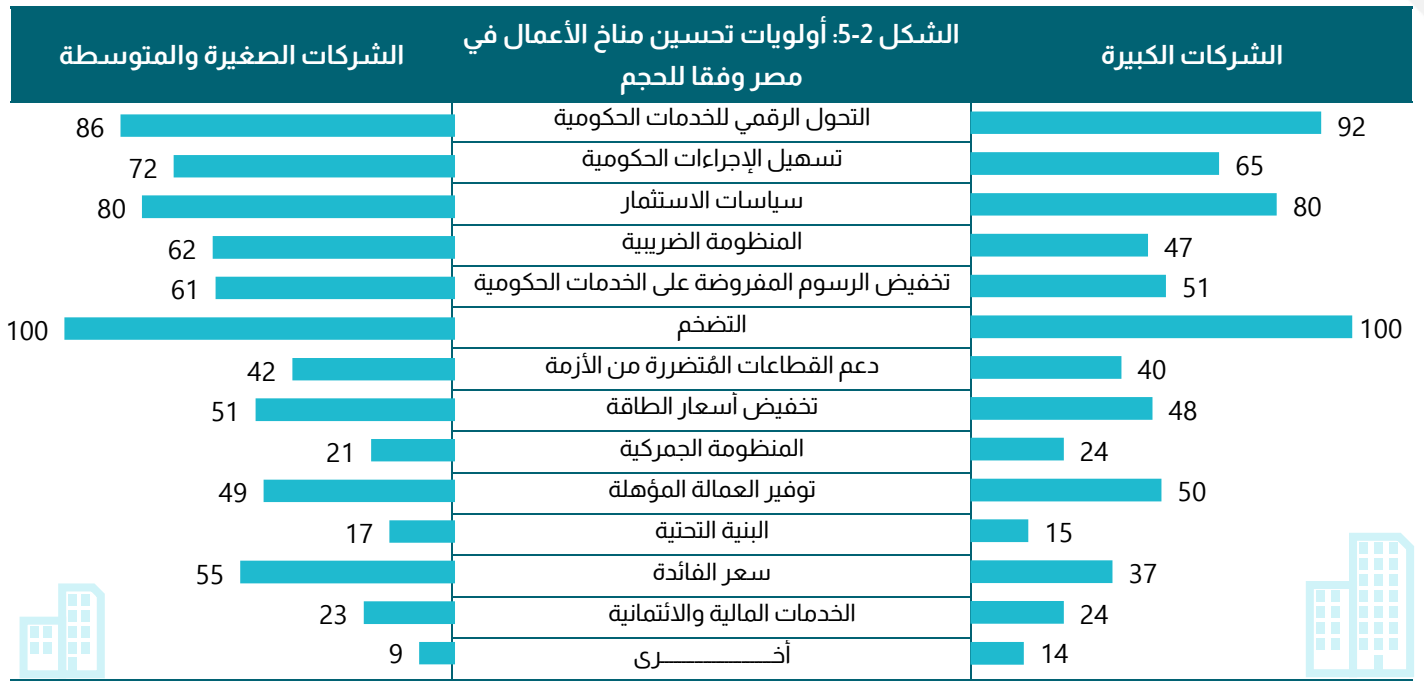
الشكل 4-2:  
أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبوع وفقا لأهمية الأولويات)

المصدر: نتائج الاستبيان

## 1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

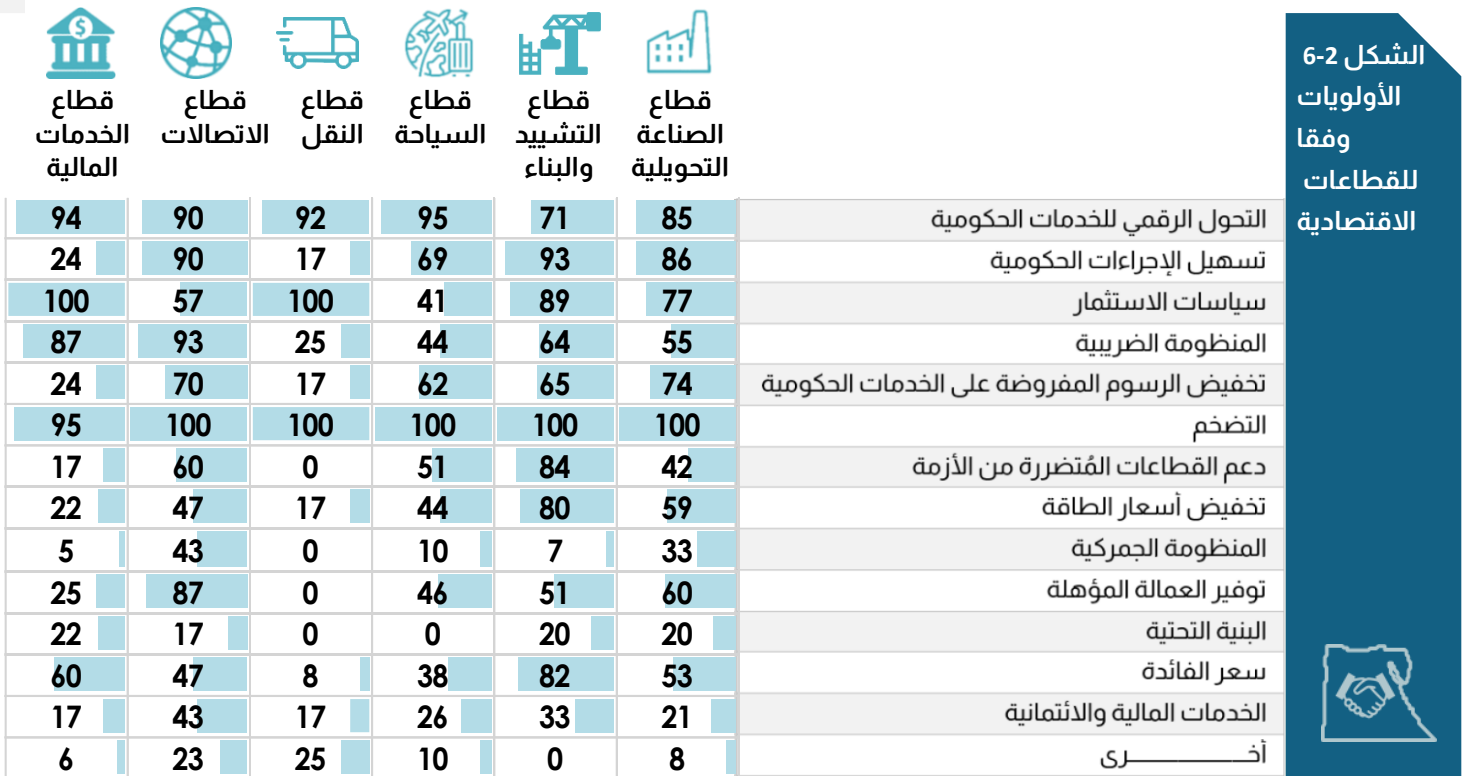
لا يوجد تباين في ترتيب الأولويات ما بين الشركات؛ حيث اجمعت كافة الشركات على أن إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال، ويأتي الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة الثانية، يليه في المرتبة الثالثة سياسات الاستثمار، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة. وتباينت باقي الأولويات؛ حيث تأتي المنظومة الضريبية في المرتبة الخامسة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويأتي تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية كأولوية في المرتبة الخامسة للشركات الكبيرة، وكأحد أهم الأولويات للحكومة التي يجب العمل عليها (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين كبير على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحديد الأولويات التي يجب الاهتمام بها، فقد جاء إيجاد حلول لمعالجة معدلات التضخم على رأس الأولويات لقطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات. وجاء الاهتمام بتحسين سياسات الاستثمار على رأس الأولويات لقطاع الخدمات المالية وكأولويه إضافية لقطاع النقل (الشكل 2-6).



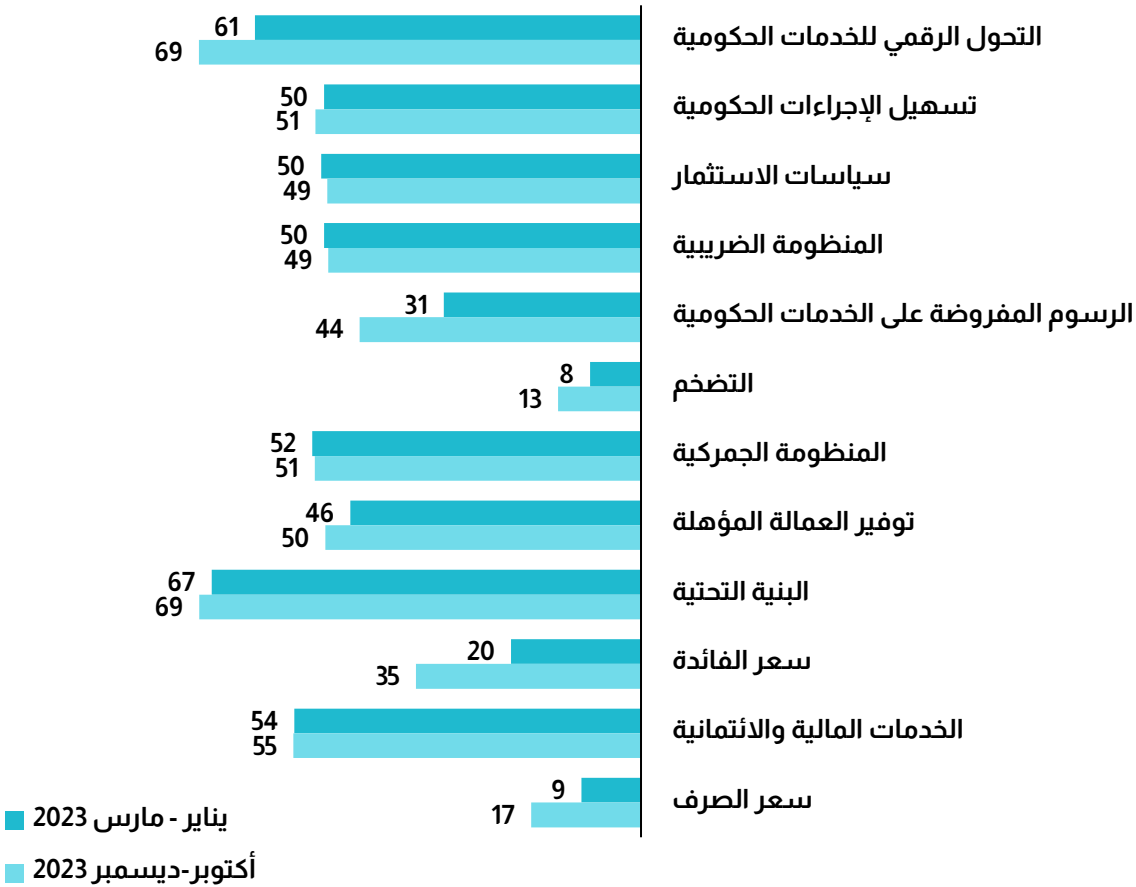
المصدر: نتائج الاستبيان.



# توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية والتحول الرقمي للخدمات الحكومية خلال الربع القادم

تشير التوقعات حيال مجالات التحسن خلال الربع القادم، في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية، إلى توقع غالبية الشركات التحسن في **البنية التحتية** نظراً للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، ثم تحسين آليات التحول الرقمي، يليهما تحسين الخدمات المالية، ثم تحسن في المنظومة الجمركية (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:  
توقعات  
مجتمع  
الأعمال  
لأوجه  
التحسين  
بناء  
على رؤيته  
لتوجهات  
الحكومة  
حاليا  
(وفقا لنفس  
منهجية  
بارومتر  
الأعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان.



## ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

### 1-3 تقييم الأداء

انخفاض غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد

سجلت مؤشرات الأداء لكل من الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المستوى المحايد والربع السابق على السواء، بينما سجل مؤشر المخزون السلعي قيماً أكبر من المستوى المحايد والربع السابق، وإن كان أقل من الربع المناظر خلال الربع محل الدراسة لكافة أحجام العينة.

ومقارنة بالربع المناظر، سجل مؤشرا الإنتاج والمبيعات المحلية للشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أفضل من الربع المناظر، بينما حقق مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المناظر بـ 3 نقاط. أما الشركات الكبيرة فقد حققت في مؤشر الإنتاج قيماً أكبر من الربع المناظر بـ 7 نقاط، بينما سجلت في مؤشري المبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من الربع المناظر.

وبالنسبة لمؤشر الصادرات، فقد سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أقل من المستوى المحايد بـ 6 نقاط وأقل من الربعين السابق والمناظر، في حين سجلت الشركات الكبيرة قيم المستوى المحايد، وأفضل من الربعين السابق والمناظر بـ 3 نقاط فقط.




الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
45 52 38	أكتوبر - ديسمبر 2023	الإنتاج 	أكتوبر - ديسمبر 2023	40	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	52	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	33	
42 50 34	أكتوبر - ديسمبر 2023	المبيعات المحلية 	أكتوبر - ديسمبر 2023	36	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	37	
44 54 58	أكتوبر - ديسمبر 2023	الصادرات 	أكتوبر - ديسمبر 2023	50	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	47	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	47	
45 52 48	أكتوبر - ديسمبر 2023	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أكتوبر - ديسمبر 2023	40	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	52	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	47	
51 42 52	أكتوبر - ديسمبر 2023	المخزون السلعي* 	أكتوبر - ديسمبر 2023	62	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	67	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## استمرار ارتفاع مؤشر الأسعار النهائية والأجور عن المستوى المحايد لكافة الشركات

سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية والأجور قيما أعلى من المستوى المحايد لكافة الشركات؛ فبالنسبة للشركات الكبيرة، سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية نفس قيم الربع السابق وأكبر من الربع المناظر بـ 3 نقاط، بينما سجل مؤشرا الأجور والمدخلات الأساسية قيما أكبر من الربعين السابق والمناظر. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجلت في مؤشر أسعار المنتجات النهائية والأجور قيما أكبر من الربعين السابق والمناظر، في حين حققت في مؤشر المدخلات قيما أقل من الربع السابق، وإن كانت أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة.

الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا		للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة				
76	أكتوبر -ديسمبر 2023	أسعار المنتجات النهائية 	أكتوبر -ديسمبر 2023	76
66	يوليو -سبتمبر 2023		يوليو -سبتمبر 2023	76
74	أكتوبر -ديسمبر 2022		أكتوبر -ديسمبر 2022	73
1	أكتوبر -ديسمبر 2023	أسعار المدخلات* 	أكتوبر -ديسمبر 2023	6
12	يوليو -سبتمبر 2023		يوليو -سبتمبر 2023	5
0	أكتوبر -ديسمبر 2022		أكتوبر -ديسمبر 2022	0
58	أكتوبر -ديسمبر 2023	الأجور 	أكتوبر -ديسمبر 2023	63
57	يوليو -سبتمبر 2023		يوليو -سبتمبر 2023	58
52	أكتوبر -ديسمبر 2022		أكتوبر -ديسمبر 2022	51

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

## تحسن طفيف في مؤشر التشغيل للشركات الكبيرة، وثباته للشركات الصغيرة والمتوسطة

- أظهرت نتائج الشركات الكبيرة انخفاضا بنقطتين في أداء مؤشر الاستثمار عن الربع السابق، محققا قيم أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأفضل من الربع المناظر بنقطتين، بينما ارتفع مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد بنقطة واحدة وأفضل من الربعين السابق والمناظر بنقطتين.
- أظهرت النتائج للشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاض مؤشر الاستثمار دون المستوى المحايد والربع السابق بنقطة واحدة، وإن كان أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة، وجاء مؤشر التشغيل مماثلا للربع السابق ودون المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأكبر من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 3-3).

الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا		للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة				
49	أكتوبر -ديسمبر 2023	الاستثمار 	أكتوبر -ديسمبر 2023	51
50	يوليو -سبتمبر 2023		يوليو -سبتمبر 2023	53
48	أكتوبر -ديسمبر 2022		أكتوبر -ديسمبر 2022	49
49	أكتوبر -ديسمبر 2023	التشغيل 	أكتوبر -ديسمبر 2023	51
49	يوليو -سبتمبر 2023		يوليو -سبتمبر 2023	49
48	أكتوبر -ديسمبر 2022		أكتوبر -ديسمبر 2022	49

المصدر: نتائج الاستبيان.



## 2-3 توقعات الأداء

توقعات دون المستوى المحايد حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات خلال الربع القادم

أدلت كافة الشركات بتوقعات غير متفائلة حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (يناير - مارس 2024)؛ يقيم دون المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر. وتوقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاع مؤشر الصادرات عن المستوى المحايد بنقطة واحدة، وإن كان لا يزال أقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجل مؤشر التوقعات للمخزون السلعي قيما أقل من المستوى المحايد بنقطتين وأقل من الربع السابق بـ 4 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة. أما الشركات الكبيرة فجاء مؤشر التوقعات للصادرات عند المستوى المحايد وأفضل من الربع السابق بـ 10 نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 7 نقاط، وسجل مؤشر المخزون السلعي قيما أكبر من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر (الشكل 3-4).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة	
42	يناير-مارس 2024	الإنتاج	يناير-مارس 2024	35	61	61	
	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2023				41
	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2024				44
55	يناير-مارس 2024	المبيعات المحلية	يناير-مارس 2024	32	56	56	
	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2023				47
	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2024				41
41	يناير-مارس 2024	الصادرات	يناير-مارس 2024	50	57	57	
	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2023				40
	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2024				45
53	يناير-مارس 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية	يناير-مارس 2024	35	57	57	
	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2023				41
	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2024				42
51	يناير-مارس 2024	المخزون السلعي*	يناير-مارس 2024	67	54	54	
	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2023				54
	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2024				48
53	يناير-مارس 2024	المخزون السلعي*	يناير-مارس 2024	67	50	50	
	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2023				54
	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2024				47

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية بقيم أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر، مدفوعا بتوقعات بارتفاع الأجور خلال الربع القادم وانخفاض مؤشر المدخلات.

توقعت كافة الشركات ارتفاع أسعار المنتجات النهائية بقيم تتجاوز المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر مدفوعا بانخفاض مؤشر المدخلات عن الربعين السابق والمناظر.

وحقق مؤشر التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا في مؤشر الأجور بقيم أكبر من الربع السابق بـ 26 نقطة وأقل من المناظر بنقطة واحدة، وحققت الشركات الكبيرة في مؤشر الأجور قيما أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر (الشكل 3-5).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يناير-مارس 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	يناير-مارس 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	
75	63	66	85	71	73
6	26	20	0	22	20
77	51	78	85	51	81

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وارتفاع طفيف في مؤشر الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة.

توقعت الشركات الكبيرة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد وبنفس قيم الربعين السابق والمناظر، وارتفاع مؤشر التشغيل، والذي حقق قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة والربعين السابق والمناظر، بينما توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر التشغيل مع الربعين السابق والمناظر عند المستوى المحايد. كما تتوقع ارتفاعا طفيفا في مؤشر الاستثمار بنقطة واحدة عن المستوى المحايد وأفضل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يناير-مارس 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	يناير-مارس 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	
51	50	49	50	50	50
50	50	50	51	48	49

المصدر: نتائج الاستبيان.

# ملحق الجداول

## جدول 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2023)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>
النمو الاقتصادي	68	أقل	56	أقل	38	أقل	44	أقل	41	أقل	46	أقل
الإنفاق	89	0	25	38	15	83	8	36	50	40	33	57
المبيعات المحلية	89	0	25	38	15	83	8	40	50	10	29	64
الصادرات	---	---	20	40	---	---	---	33	50	0	---	---
المخزون	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
مستوى استغلال الطاقة	89	0	25	38	15	83	8	36	50	40	33	57
الأسعار	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
أسعار المنتجات المالية	50	0	80	0	25	75	63	0	58	42	91	0
أسعار المدخلات الوسيط	---	---	14	0	17	83	---	0	---	0	0	100
مستوى الأجور	55	0	80	0	25	75	55	0	83	17	63	0
المدخلات الأساسية	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
الاستثمار	53	0	88	13	53	0	88	13	50	0	47	10
التشغيل	53	0	88	13	53	0	88	13	50	0	48	7

## جدول 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2024)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة	مؤشر <sup>2</sup>
النمو الاقتصادي	57	أقل	53	أقل	32	أقل	53	أقل	49	أقل	50	أقل
الإنفاق	50	44	44	50	13	38	0	100	0	58	42	77
المبيعات المحلية	50	44	44	50	13	38	0	100	0	58	42	77
الصادرات	---	---	67	20	20	60	---	---	---	---	---	---
المخزون	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
مستوى استغلال الطاقة	50	44	44	50	13	38	0	100	0	58	42	77
الأسعار	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
أسعار المنتجات المالية	52	0	80	0	25	75	63	0	58	42	77	0
أسعار المدخلات الوسيط	---	---	0	0	100	---	---	---	---	---	---	---
مستوى الأجور	94	0	94	0	100	60	0	67	33	83	0	20
المدخلات الأساسية	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
الاستثمار	53	0	88	13	50	0	88	13	50	0	47	10
التشغيل	52	0	94	6	80	0	25	75	63	0	58	42

1. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الازدحام، مجموع الازدحام بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2. مساو المتوسط لمؤشرات المتغيرات، الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

# ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2023)<sup>1</sup>

مؤشر <sup>2</sup>	الكبيرة الشركات			الصغيرة والمتوسطة الشركات			المتغير	
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	أقل	ثابت		أعلى
							النشاط الاقتصادي	
<b>40</b>	55	14	32	<b>45</b>	44	26	31	الإنتاج
<b>36</b>	57	19	24	<b>42</b>	48	22	30	المبيعات المحلية
<b>50</b>	40	20	40	<b>44</b>	44	28	28	الصادرات
<b>62</b>	58	8	33	<b>51</b>	33	38	30	المخزون
<b>40</b>	55	14	32	<b>45</b>	44	26	31	الطاقة الإنتاجية مستوى استغلال
								الأسعار
<b>76</b>	0	32	68	<b>76</b>	0	32	68	أسعار المنتجات النهائية
<b>6</b>	0	6	94	<b>1</b>	1	0	99	أسعار المدخلات الوسيطة
<b>63</b>	0	59	41	<b>58</b>	0	71	29	مستوى الأجور
								المدخلات الأساسية
<b>51</b>	5	86	9	<b>49</b>	6	91	3	الاستثمار
<b>51</b>	9	77	14	<b>49</b>	9	87	4	التشغيل

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (يناير - فبراير - مارس 2024)<sup>1</sup>

مؤشر <sup>2</sup>	الكبيرة الشركات			الصغيرة والمتوسطة الشركات			المتغير	
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	أقل	ثابت		أعلى
								النشاط الاقتصادي
<b>35</b>	59	18	23	<b>42</b>	42	39	19	الإنتاج
<b>32</b>	62	19	19	<b>41</b>	43	40	17	المبيعات المحلية
<b>50</b>	30	40	30	<b>51</b>	24	48	28	الصادرات
<b>67</b>	58	25	17	<b>48</b>	20	55	25	المخزون
<b>35</b>	59	18	23	<b>42</b>	42	39	19	مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
								الأسعار
<b>85</b>	0	18	82	<b>75</b>	0	34	66	أسعار المنتجات النهائية
<b>0</b>	0	0	100	<b>6</b>	1	4	94	أسعار المدخلات الوسيطة
<b>85</b>	0	18	82	<b>77</b>	0	31	69	مستوى الأجور
								المدخلات الأساسية
<b>50</b>	0	100	0	<b>51</b>	1	93	6	الاستثمار
<b>51</b>	0	95	5	<b>50</b>	6	89	5	التشغيل

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب. 2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.